ودائما ..
عمار يا مصر

التنسيق الحضري.. والجهاز المنتظر

ذكرت في حديثي السابق أن القرارات التي تصور البعض أنها ردة عمرانية تضمنت فى نهايتها تكليف وزارت الإسكان والثقافة والري النظر فى تكوين جهاز للتنسيق (الحضاري) لضمان أن يكون لمدننا طابعها فى تناسق لا يهدم قيمها المتوارثة حضارياً ... وفى زحمة مقاومة وطلب توضيح قرار إلغاء قرارات السيد رئيس مجلس الوزراء السابق والتى يوجد لها بدائل فى القوانين واللوائح صناع الأثر الإيجابي فى طلب تشكيل هذا الجهاز الخاص بالتنسيق (الحضري) ولعلنا نذكر أنه عند تشكيل وزارة د. عاطف صدقي الثانية كان هناك اقتراح بأن يكون اسم وزارة الثقافة (وزارة الثقافة والتنسيق الحضاري) ثم ظهر التشكيل وسقط منه اسم التنسيق الحضاري .. وظل الصديق د. عادل مختار (رئيس قطاع المتاحف حالياً بوزارة الثقافة) يكتب فى صفحة العمران عن التنسيق الحضاري لفترة طويلة .. وما أريد أن أقوله اليوم هو أننا فى حاجة ماسة لنظرة تكاملية ننسق فيها حواضرنا (الحضر) وبالتالي أرجو أن يكون اسم الجهاز الذى قد يتواجد جهاز التنسيق (الحضري) وليس (الحضاري). فلا يوجد جهاز ينسق بين الحضارات.. لأننا لن نرتب الحضارات ومعطياتها وتأثيراتها فى الثقافة والعمران ثم ننسق بينها.. ولكن ما نحتاجه فعَلاً فى مدينتنا المعاصرة أن نحافظ على الطابع القومي والحضاري لها.. وأن يكون هناك تنسيق فى تخطيطها وعمارتها بما يضمن لوظيفتها الكفاءة من أجل سكانها دون ضياع لهويتها.. وبحيث يشعر الزائر لأي من المدن المصرية بأن كل حديث بها هو نتاج لتواصل حضارات تواجدت فى وادى النيل من قبل أن يكون هناك تاريخ. وقد أرسل لى الأخ الأكبر د. يحيى الزيني مؤخرَاً أوراق ندوة عن المدينة المصرية المعاصرة والمحافظة على طابعها القومي والحضاري تمت (فى يناير 1980) برعاية الأستاذ منصور حسن وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية ورئيس المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية تضمنت توصياتها (في ذلك الوقت) فى مجالات العمارة والفنون التشكيلية فى شأن الموضوعات المتصلة بالندوة كما تضمنت مشروع قانون بإنشاء لجنة قومية عليا لشئون التخطيط والعمارة ومناطق الأثار ومشروع قانون آخر تم مراجعته بقسم التشريع بمجلس الدولة (ملف 1973/157) فى شأن تخصيص نسبة مئوية من تكاليف الأبنية العامة لأعمال الفنون التشكيلية .. كان ذلك منذ عشرين عامَا.. صدر خلالها قانون التخطيط العمراني وعدل أكثر من مرة قانون تنظيم المباني. ما أريد أن أقوله بعد هذا أن هناك أوراقاً كثيرة فى مصر مدروسة دراسة جيدة وحتي لا نبدأ من الصفر .. يلزم على الجهات المنوط بها لدراسة لتشكيل الجهاز الجديد للتنسيق (الحضري أو الحضاري) أن تطلع عليها حتى لا يكون هناك تكرار لأجهزة قائمة بمسميات أخرى أو تداخل فى اختصاصات تعوق الأداء مستقبلاً وفى جميع الأحوال فإن مدننا فى حاجة للتنسيق العمراني والحضري دون ضياع للهويه القومية والحضارية. ودائمَا عمار يا مصر